

مليار ٤٥٢ مليون ريال أنفقت على مشاريع السلطة المحلية بذمار

■ دمار/سبأ
بلغ إجمالي الاتفاق الفعلي على مشاريع السلطة المحلية بمحافظة ذمار عام ٢٠١٠ أكثر من مليار ٤٥٢ مليون ريال تخصص ٣٤٠ مشروعا في مختلف المجالات الخدمية والتنمية بمديريات المحافظة. وأوضح تقرير صادر عن مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة تلقى /سبأ/ نسخة منه، أن إجمالي المخطط كرسيد افتتحت لهذه المشاريع خلال ٢٠١١م بلغ ٧٦٠ مليون ريال. وبين أن المشاريع التي تم إنجازها العام الماضي ٢٦٥ مشروعا بتكلفة ٦ مليارات و٦٦٥ مليون ريال منها ٢٨ مشروعا في مجال الزراعة و٦٨ مشروعا في مجال الصحة التربوية والتعليم و٢٣ في مجال الصحة العامة والسكان ومشروعان في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ومشروعان في مجال الشباب والرياضة و١٢٣ مشروعا في مجال قطاع البنية التحتية للأشغال العامة وتحسين المدن والنقل والاتصالات وتقنية المعلومات والكهرباء والطاقة والمياه والصرف الصحي.

ميناء عدن يستقبل ٩٥ سفينة تجارية خلال يناير الماضي

■ عدن/سبأ
استقبلت أرصفة الميناء ميناء عدن خلال شهر يناير الماضي ٩٥ سفينة تجارية وحاويات. وأفادت إحصائية صادرة عن الميناء أنه تم أفراغ ٤٤ ألفا و٦١٧ طنا من المواد الغذائية وشملت القمح والأرز والسكر والأخشاب والحديد والأسمنت والمعدات الفنية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية في عدن وأبين. وبينت الإحصائية أنه تم خلال نفس الفترة تصدير ٢٢ ألفا و٥٠٠ طن من مختلف المواد الغذائية.. موضحة أن عدد السفن التي تزودت بالوقود والمؤن والمياه من الميناء بلغ ١٧ سفينة تجارية.

مكتب التجارة والصناعة بمحافظة صنعاء يصدر ٢٢٣ سجلا تجاريا في ٢٠١٠م

■ صنعاء/سبأ
بلغت إيرادات مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء خلال العام الماضي ٢٠١٠م ١٩ مليونا و١٧ ألف ريال بزيادة بلغت ٧ ملايين ٤٤٦ ألف ريال عن العام ٢٠٠٩م. وذكر التقرير السنوي الصادر عن المكتب أنه تم إصدار ٦٣٣ سجلا تجاريا في الإدارة العامة للمكتب وفروعه في المديريات منها ٥٧٣ سجلا جديدا و٩٠ سجل تجديد، ولفت إلى أنه تم إعداد قاعدة بيانات للتجار المقيدين بالمحافظة وتوثيق بياناتهم كمرحلة أولى، كما تم تكليف لجان للقيام بعمل مسح وحصر المحلات التجارية الواقعة في إطار المحافظة لتمهيد لتجهيز السجلات التجارية. وأورد التقرير إحصائية بعد المخالفات التجارية التي ضبطت خلال العام الماضي حيث أشار إلى أنها بلغت الفين و٣٤٥ مخالفة تجارية، تم إحالة ١٣١ مخالفة منها إلى النيابة العامة، و٧١٩ مخالفة تم الرفع بها ليدوان عام الوزارة لاتخاذ الإجراءات القانونية. كما بلغت مخالفات بيع الفين و٤٢٣ مخالفة، وتم إغلاق ٧ معارض مخالفة، والرفع بـ٣٥ مخالفة إلى شركة الغاز لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما تم الإغلاق المؤقت لعدد ٧٨ فرنا ومخبر للمخالفة. ولقت التقرير إلى أنه تم إنفاق أكثر من ١٥٠ طنا من المواد الغذائية والإستهلاكية منتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستخدام.

الدعوة لتنمية إنتاج القطاع السمكي ليسهم في خفض استهلاك البروتينات المعتمدة على اللحوم



■ مكتب/أحمد الطيار
دعا خبراء اقتصاد الحكومة إلى تكثيف جهودها لتنمية إنتاجية القطاع السمكي في بلادنا لزيادة عائداته الاقتصادية وقيمتها المضافة من جهة ورفع مساهمته في تغطية الفجوة الغذائية المعتمدة على اللحوم من جهة أخرى. وتسهم الثروة السمكية حاليا في توفير عائدات نقدية لليمن جراء التصدير تتجاوز ٦٠ مليار ريال سنويا فيما تقدر حجم المبيعات للدخل بنحو ٢٠ مليار ريال لكنها في المقابل لا تسهم سوى بنسبة ١-١٥٪ من حجم الاستهلاك المحلي من البروتينات الحيوانية الذي يسيطر عليه اللحوم بأنواعها البيضاء والحمراء. ويقول الخبراء، إن ارتفاع أسعار اللحوم أدى إلى تراجع حصة الأفراد في اليمن من البروتينات الحيوانية بعد أن وصل كيلو اللحم الحمراء إلى ١٨٠٠ ريال للغمي و١٢٠٠ ريال للبكري والدواجن إلى ١٠٠٠ ريال للحم الواحد الطازجة وهو ما يجعل من فرص تعويض النقص في البروتينات من خلال استهلاك الأسماك أمر أكثر واقعية طالما وأن الإنتاج الوطني سيتمكن من توفير المطلوب. وتتميز اليمن بامتلاكها بحارا واسعة تزخر بثروة عظيمة هائلة من الأسماك لكن معظمها يات يصدر للخارج الأمر الذي دفع الأسعار للارتفاع ويات كيلو السمك الواحد يتجاوز ١٠٠٠ ريال مما أدى إلى إرباك احتياجات الأسر اليمنية خصوصا منها المساكن على السواحل والتي تعتمد عليها كوجبة أساسية وتعتمد هذه الوجبة مصدر غذاء للفقراء الذين لا يتكفون من شراء اللحوم لتناولها في وجباتهم الغذائية. ويفتقر الخبراء قيام الحكومة بتعزيز الإنتاج السمكي عبر برامج استثمارية كغالبية زيادة إنتاج اليمن وتمكين السوق اليمنية المحلية من الاستفادة من ٥٠٪ من الإنتاج على الأقل لتوفيره للاستهلاك المحلي. ورغم أن عائدات الإنتاج السمكي المصدر للخارج يتصدر الاهتمام لدى كل من الدولة والسياسيين والمصدرين فإن الخبراء يدعون لضرورة اتخاذ برامج استثمارية وصناعية تمكن الإنتاج من الحصول على وجبات غذائية خصيصا الثمن من الأسماك خصوصا تلك الأسماك السطحية كالسردين والتونة والتي تصدر للخارج بأقل الأسعار وتخصص كمعالف للحيوان تصد لدول الجوار. ووفقا للدراسات فإن اليمن يمتلك مخزوناً هائلاً من الثروة السمكية تصل إلى حوالي ٨٥٠ ألف طن يتبع إصطياد ما يزيد عن ٥٠٠ ألف طن سنويا لأكثر من ٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية، في حين لم يتجاوز حجم الاستغلال الفعلي نسبة ٤٤٪. وأكدت دراسة أعدها مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة عدن حول تنمية القطاع الصناعي المعتمد على الموارد السمكية في المحافظة أن استغلال الموارد السمكية في مياه الجمهورية اليمنية الاستغلال الأمثل ويؤمن ويطور الصناعات السمكية الضخمة التي ستشكل بالتالي تامين حاجيات السكان من الأسماك إضافة إلى الارتفاع بالمساعدات الفنية التي تقدم لإرباب الصناعة السمكية والمؤسسات المعنية ويمكن من تبادل الخبرات ونقل تكنولوجيا الإنتاج والتسويق. ولفتت الدراسة إلى أن هناك مشاريع يمكن إقامتها في المستقبل تعتمد على المواد الخام المحلية خاصة في القطاع السمكي كمشروع إنشاء مصانع لتعليب أسماك التونة والمكرويل وإنشاء معامل شبة التعليب يعمل أساسا في تلميح وتجفيف بعض المنتجات السمكية. وتناولت الدراسة أهم الصناعات القائمة حاليا في محافظة عدن المعتمدة على المواد الخام المحلية في القطاع السمكي منها

مصارف صغيرة ولكن!!

■ د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbab@hotmail.com
في ظل الأجواء السائدة حاليا من تناقض النمو الاقتصادي المحلي والاقتصادي العالمي وتقلص هوامش الربح نتيجة هبوط معدلات الفوائد العالمية، خاصة على سلة العملات الصعبة الرئيسية والمنافسة المصرفية الشديدة والمتزايدة في معظم الأسواق العربية لتأسيس مصارف جديدة في معظم بلدان الوطن العربي المفتوحة. وفي اعتقادي أن هناك فائضا كبيرا من المصارف، مما يتوجب العمل على دمج بعضها البعض لتقليص عددها، غير أن بعض المراقبين والخبراء المصنفين يؤكدون أن التطور الكبير في مجالي التكنولوجيا والاتصالات يفتح مجالاً أهدأ لظهور مصارف جديدة، بالإضافة إلى أن تقدم وتطور وسائل الاتصالات في بلادنا بصفة خاصة وبلدان المنطقة بصفة عامة، يسمح بالاستعانة بالخدمات الخارجية (OUT SOURCING)، مجال الوظائف المكتفية الخلفية (BACKOFFICE)، وهو مجال لم يستخدم إلا في بعض المناطق العربية، أما في بلادنا اليمن فإن هناك محاولة لاستخدام هذا النظام، مما يوفر على المصارف الجديدة الكثير من التكاليف والمصارف القائمة التي تمثل جزءاً مهماً من الأعباء الإدارية في كل مصرف، أضف إلى ذلك الاتجاه المتزايد في العالم نحو تقديم المنتجات المصرفية والمالية المرخصة مسبقاً والجاهزة التي لا تحتاج إلى الخبرة المصرفية المالية الطويلة المتعمقة، التي أخذت مصارف عدة بتوفيرها ضمن ما يدعى بخدمات التجربة. ومن هنا يؤكد أن ذلك ممكن إذا كانت المصارف الجديدة قادرة على تحمل الخسائر لسنوات عدة، وهذا لا يتوفر إلا في المصارف والمؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية التي يضاهي حجمها أو يزيد عن حجم المصارف العربية الكبرى، التي يمكنها كسر الأسعار في مرحلة أولى.

تمويل ٨٠٥ مشاريع صغيرة بالحديدة

■ الحديدة/ سبأ
مول برنامج التضامن للتعمير الصغير والأصغر التابع لبنك التضامن الإسلامي الدولي بالحديدة خلال العام الماضي ٨٠٥ مشروعات صغيرة بقيمة ١٨٨ مليوناً و٨٩١ ألف ريال. وأوضح مدير فرع البرنامج بمحافظة عمران العبدروس أن عدد المستفيدين من البرنامج عام ٢٠١٠م ارتفع بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م وبزيادة في التمويلات المالية بمبلغ ٧٣ مليوناً و١٢٧ ألف ريال. وقال العبدروس: إن خطة البرنامج للعام ٢٠١١ تتضمن تقديم خدمات التمويل للملقاعين من خلال تحويل مبررات مقاعد الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات إلى بنك التضامن بالإضافة إلى فتح فروع للبرنامج في المدن الثانوية لخدمة المناطق الريفية.

ارتفاع العرض النقدي إلى ٢,٢ تريليون ريال نهاية عام ٢٠١٠م



ارتفع العرض النقدي ارتفاعاً بنحو ١٩٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١٠م

■ مكتب/علي محمد
سجل العرض النقدي ارتفاعاً بنحو ١٩٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١٠م، حيث ارتفع إلى تريليونين و٢٦٧ مليار ريال مقابل تريليونين و٧٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م. وبحسب تقرير التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي فقد بلغ حجم النقد ٧٨٦ مليار ريال مقابل ٧٥٨ مليار ريال وبزيادة تبلغ ٢٨ مليار ريال. كما بلغ حجم النقد في التداول ٥٤٧ مليار ريال مقارنة مع ٥٢٢ مليار ريال وبزيادة طفيفة تبلغ ١٥ مليار ريال. ووفقاً للتقرير فقد بلغ حجم الودائع تحت الطلب ٢٢٩ مليار ريال مقابل ٢٢٦ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ١٣ مليار ريال. ولفت إلى أن شبه النقد بلغ في نهاية ٢٠١٠م نحو تريليون و٤٨٠ مليار ريال مقابل تريليون و٣١٧ مليار ريال. كما بلغ حجم ودائع الآجل ٤٧٢ مليار ريال، وودائع الاضار ١٢٨ مليار ريال، والودائع بالعملات الأجنبية ٧٨٨ مليار ريال والودائع المتخصصة ٣٦ مليار ريال وودائع الضمان الاجتماعي ٦٥ مليار ريال.

١,١٧٨ مليار ريال تكلفة مشاريع المياه المنفذة بعدن والضالع

■ عدن/سبأ
نفذت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة عدن خلال العام الماضي ٤ مشاريع في مجال المياه بتكلفة ٩٨٦ مليوناً و٦١٥ ألف ريال. وأوضح تقرير صادر عن المؤسسة أن المشاريع المنفذة تضمنت مشروع مياه عدن الكبرى المرحلة الثالثة بـ٥٠٥ ملايين و١٦٢ ألف ريال، بالإضافة إلى مشاريع إعادة تأهيل الخزانات وتوسعتها بـ٢٤٧ مليوناً و١٧٠ ألف ريال، ومشروع تخفيض الفاقد في شبكة المياه بـ٢٠٨ ملايين ريال، إضافة إلى مشروع إعادة استخدام المياه العادمة بـ٢٦ مليوناً و٢٨٢ ألف ريال. وأشار التقرير إلى أن المؤسسة خلال العام الجاري ستنفذ دراسة لمشروع تحلية المياه بتكلفة ٤٢ مليون ريال ومشروع حماية حقول المياه من التلوث البيئي بـ٧ ملايين ريال. وفي غضون ذلك بلغ إجمالي المشاريع المنفذة بمحافظة الضالع في قطاع الزراعة والري خلال العام الماضي ٢٠١٠م عشرة خزانات خاصة بحصاد المياه بتكلفة ١٩٢ مليوناً و٥٥٥ ألف ريال بتسويق محلي. وأشار التقرير السنوي الصادر عن مكتب الزراعة والري بالمحافظة أن صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي قد نفذ العام الماضي مشروع حاجز سائلة عبيدة بدمت بتكلفة ١٢٢ مليوناً و٩٢٩ ألف ريال. كما نفذ مشروع الأضلاع العامة مائية في مختلف مديريات خلال نفس العام بتكلفة مليون و٩٨٨ ألف دولار. وبين التقرير أن هناك ستة حواجز مائية جاري العمل فيها في المحافظة بتكلفة ٦٥٢ مليوناً و٨٦٠ ألف ريال بتسويق من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، إضافة إلى أربعة مشاريع أخرى قيد التنفيذ بتسويق من مشروع الأشغال بتكلفة ٢٧٠ ألف دولار كما يتم تنفيذ ١٣ مشروعا في عبارة عن حواجز مائية وخزانات لحصاد المياه بتسويق محلي بتكلفة ٢٩٨ مليوناً و٩٢٢ ألف ريال.

١٨٥ ألف خط ريفي و١٦ ألف مركز اتصال بعموم المحافظات مليون و٦٤٠ ألف خط هاتفي ثابت في اليمن بنهاية ٢٠١٠م



■ صنعاء/سبأ
ارتفع عدد الخطوط الهاتفية الثابتة العاملة في عموم محافظات الجمهورية خلال العام الماضي ٢٠١٠م لتصل إلى مليون و٦٤٠ ألفاً و٩٩٦ ألفاً و٩٨١ ألفاً خطاً هاتفياً في العام الذي يسبقه. وأفاد تقرير إحصائي صادر عن المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن السعات الهاتفية المجهزة في عموم محافظات الجمهورية وصلت حتى نهاية العام الماضي إلى مليون و٣٥٣ ألفاً و٨٤٧ خطاً هاتفياً، بزيادة ١٧ ألفاً و٣٢ خطاً هاتفياً عن المقابل من العام الماضي ٢٠٠٩م. وأوضح التقرير الإحصائي ارتفاع عدد الخطوط الريفية والمقويات خلال العام الماضي إلى ١,٣٦٩ محطة بزيادة ٢٠ محطة عن العام الذي يسبقه، في حين وصلت السعات الهاتفية المجهزة في الخطوط الهاتفية الريفية لـ٧١٧ ألفاً و٢٢٧ ألفاً و٦٦٦ خطاً هاتفياً بزيادة ١٦ ألفاً و٦٦٦ خطاً هاتفياً عن العام الماضي، ووصل عدد الخطوط الهاتفية الريفية العاملة خلال نفس الفترة بـ١٨٥ ألفاً و٢٢٣ خطاً هاتفياً، بزيادة ١١ ألفاً و٨٧ خطاً هاتفياً عن العام ٢٠٠٩م. وأشار التقرير الإحصائي إلى أن عدد مراكز الاتصالات في مختلف محافظات الجمهورية بلغ ٩٩٢ مركز اتصال، بزيادة ٦٤٧ مركز اتصال عن العام الذي

سبعة ٢٠٠ ألف خط، وتوسعة بعض الاسترالات في محافظتي أبين وعمران بسعة ٥١٩ خطاً هاتفياً. كما تضمنت تطوير الاتصالات الريفية من خلال تركيب وتوسعة وإحلال عدد من مواقع النظام اللاسلكي الثابت بتقنية الجيل الثاني /جي ان جي/، وحسب الصنفاة فإن عملية التحديث ستعمل على تحسين الشبكة، فضلاً عن إحلال بعض سعات الاسترالات القديمة في عدد من محافظات الجمهورية

الزراعة تضبط ٣٢٨ طن مبيدات مخالفة للقانون خلال العام الماضي

■ صنعاء / سبأ
ضبطت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النباتات خلال العام الماضي أكثر من ٣٢٨ طن مبيدات أفات نباتية وكبريت زراعي مهريبة ومغشوشة ومخالفة للقانون. وتم إعادة بعضها إلى بلد المنشأ. وأوضح التقرير السنوي للإدارة العامة لوقاية النباتات حصلت وكالة الإنشاء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه، أن كميات المبيدات المضبوطة في عام ٢٠١٠م شملت ١٥٠ طن مبيدات متنوعة تم ضبطها عند وصولها بشكل شحنات عبر بعض منافذ الحجر النباتي غرب والبقع ومينائي الجديدة وعدن وكذا في محافظة تعز، حيث تم إعادة تلك الكميات المضبوطة إلى بلد المنشأ الذي جلبت منه بموجب محاضر إعادة رسمية وبيانات جمركية خاصة بذلك. وبين التقرير أن ١٧٣ طناً من المبيدات المنوعة المخالفة والتكبريت الزراعي التي تم ضبطها في منافذ البقع، الوديعه، ومطار صنعاء جرى حالياً استكمال أعادتها إلى بلد المنشأ الذي جلبت منه. وتضمن المبيدات المضبوطة منع دخول كمية ٢,٥ طن جانب كمية ٥ أطنان مبيدات مخالفة للقانون تم ضبطها في نقاط العبور بين المحافظات في إطار حملات الرقابة والتفتيش المفاجئة والدورية التي نفذتها الإدارة العامة لوقاية النباتات على محلات ومخازن تداول المبيدات العام الماضي في أمانة العاصمة، تعز، إب، ذمار، الجديدة، ذمار والبيضاء. وفيما يتعلق بتنظيم استيراد المبيدات أشار التقرير إلى أن الإدارة الصاعية لوقاية النباتات أصدرت خلال العام ٢٠١٠م ١٣١ تصريح استيراد مبيدات بقيمة ٩٥٧ ألفاً و٧٤٤ كيلو جراماً من المبيدات المنوعة. ووضعا أن ما تم استيراده فعلاً في العام الماضي بلغ ٤٥٩ طنًا و٤١٩ كيلو جراماً من المبيدات المنوعة حشرية وفطرية ومبيدات عنكبوت ومبيدات صحة عامة ومبيدات أفات المخازن وصوامع الغلال وتم الإفراج عنها بمذكرات إفراج رسمية.

خطة لرفع إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في التنمية

■ مكتب/محمد راجح
تسمى الحكومة خلال الفترة القادمة إلى تنفيذ استراتيجية تهدف إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية. وتستهدف خطة التنمية الراجعة التي أقرتها الحكومة مؤخراً، تحقيق نمو في القيمة المضافة للقطاع الزراعي بدون زيادة مساهمته في نسبة اعتماد الأمن الغذائي من (٢٢,١٪) إلى (٢٢,٦٪)، وزيادة معدل كفاءة استخدام المياه في الري من (٧,٠٪) إلى (٧,٥٪)، ومن (٨,٥٪) إلى (٩,٥٪) في وسائط الري الحديثة. وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن عملية تنفيذ هذه الأهداف التي تضمنتها الخطة التنموية الراجعة، تتطلب العديد من السياسات وبرامج العمل، أهمها ضرورة التوسع في زراعة إنتاجية الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى إعطاء دور للمرأة الريفية للمساهمة في تأمين جزء من الاحتياجات الغذائية وإزالة الفقر في المناطق الريفية. كما تتطلب عملية تحقيق أهداف الخطة الخمسية تشجيع زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للسوق من حيث رفع كفاءة أساليب الإنتاج والتسويق وتحسين ظروف وكفاءة إنتاج المحاصيل المطرية وزيادة العائد منها من خلال إدخال تقنيات حديثة فيها، وكذا إدخال تقنيات وأنظمة ري كفاءة وصلامة، والاستمرار في تنمية الوديان وإقامة الحواجز المائية وإنشاء السدود الصغيرة وتشجيع استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار. ويمثل القطاع الزراعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن دوره المهم في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية المتكاملة، بالإضافة إلى أنه يستخدم أكثر من (٩٠٪) من المياه المتوفرة في البلاد. وتشير البيانات الرسمية إلى نمو القطاع بمعدل (٤,١٪) خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، حيث سجل فرع الإنتاج النباتي نمواً بلغ (٧٪)، ونما الإنتاج الحيواني الخاص باللحوم الحمراء بمعدل سنوي متوسط (٥,٨٪)، وبلغ نمو اللحوم البيضاء والألبان والبيض والحاصل والجلود والصوف حوالي (٤,٤٪) و(٧,٦٪) و(٣,٩٪) و(٨٪) و(٤,٥٪) و(٢,١٪) على التوالي.